الإصلاح والفساد

أ. إسراء عمران

الإصلاح ضرورة ملحة وعملية طبيعية وحضارية لابد من الدخول فيها والاستمرار عليها من أجل واقع ومستقبل أفضل. وهذا ما جعل من مفهوم "الإصلاح" بأبعاده المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية واحدًا من المفاهيم المحورية التي شغلت التيارات الفكرية على تعددها وتنوعها على اختلاف الزمان والمكان، إلا أنه غالبًا ما ارتبط تحديد أهداف الإصلاح المرجوّ وسبله وآلياته برغبات دعاته وإسقاط دلالاتهم ومراميهم على محتوياته ومضامينه؛ مما أضفى على مفهوم الإصلاح تعقيدًا وتشابكًا ورؤًى متعددة بشأنه.

والإصلاح –بوصفه فكرة– إنما هو قديم قدم الإنسانية؛ نجدها في كتابات قدامى المفكرين اليونانيين والرومان والمسيحيين والمسلمين؛ وقد عبروا عنه بدلالات مختلفة أو ببعض مؤشراته. فنلحظه –على سبيل المثال– عند سقراط وحديثه عن كون مهمة رجل الدولة هي مهمة سياسية أخلاقية؛ فهو من ناحية يدير شئون الدولة ورعاياها، لكنه –من ناحية أخرى– يجعل المعرفة أساس "الحكم الصالح". وكذلك نجد المفهوم بارزًا في مناداة أفلاطون بديمقراطية التعليم والمساواة المطلقة وتكافؤ الفرص، من أجل جمهورية أصلح، وفي حديث أرسطو عن العدالة التوزيعية والتصحيحية بتصحيح أي خلل يمس التوزيع. وكذلك الفارابي حين يتحدث عن العدالة وتوزيع الخيرات والحفاظ عليها.

نجد في محاولات هؤلاء وغيرهم تأكيدًا على ما يمكن أن نسميه اليوم مؤشراتٍ للإصلاح السياسي، أو عمليات جزئية لازمة له. كذلك يستمر الحديث عن الإصلاح بطرق مختلفة، ففي الخطابات العربية والإسلامية المعاصرة منذ منتصف القرن التاسع عشر، من ذلك ما تضمنته أطروحات مثل "مناهج الآداب العصرية في مباهج الألباب المصرية" للشيخ رفاعة الطهطاوي، و"أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" لخير الدين التونسي، و"طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" للكواكبي، وغيرها مما عبّر عن مطالب إصلاحية ونهضوية شغلت منعطف القرن العشرين[1].

أما الإصلاح –بوصفه حركة– فقد مثل فعالية إنسانية حضارية ونوعية فقد تحلى في المجالات المختلفة، مثل: الإصلاح السياسي والإصلاح الديني والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والفكري

([1]) كمال المنوفي، كلمة في: ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، 2006، ص ص:13:14.

وقد تجلى ذلك في الخبرات الحضارية المختلفة عبر العصور بأشكال متنوعة. من أشهرها حركة الإصلاح الديني والتحرر الاجتماعي من الإقطاع وتحكم الكنيسة الكاثوليكية[2]؛ كما عرفتها أوروبا في القرن السادس عشر، والتي امتدت إلى الانقلاب على كل قيم وأبنية المجتمع الأوروبي القديم، وأنتج مسارها ثورات كبرى كالثورة الفرنسية والأمريكية والثورة الصناعية وغيرها. كما استعملت كلمة الإصلاح الديني في التاريخ الإسلامي الحديث للإشارة إلى الحركة التي قام بها كل من الأفغاني ومحمد عبده ومدرسة المنار. فقد عبّر محمد عبده أنه "لابد من حركة دينية" لإصلاح المجتمع بإعادته إلى فضائل الأخلاق؛ ذلك أن الإصلاح الإسلامي وحده هو القادر على بعث النهضة في الشرق، وهو سر تقدمه[3].

وقد ارتبط الإصلاح بوجه عام قديمًا وحديثًا بأولوية مقاومة المخاطر الخارجية على وجه الخصوص، كما حدث مع كل من سليم الثالث ومحمود الثاني في الآستانة ومحمد علي في القاهرة بشأن الإصلاح للحصول على إمكانيات مقاومة التهديدات الخارجية[4].

ومن ثم نجد في الوقت الراهن أن الحديث عن الإصلاح قد تشابكت فيه كافة الخيوط، وتفاوتت اتجاهاته ومساراته وأولوياته: بين الإصلاح الديني والثقافي والسياسي والاستراتيجي، والداخلي والخارجي والعالمي، وإصلاح الوعي وتجديد العزم والإرادة، وإصلاح المساعي والحركة الواقعية، والإصلاح القانوني والنظمي والمؤسسي. وهذا إنما يعكس حقيقة تشابك مجالات الإصلاح وأبعاده، وانعكاس آثارها على بعضها البعض بما يحقق الإصلاح العام.

كما نجد كذلك الإصلاح السياسي –بوصفه أبرز مجالات الإصلاح في الآونة الراهنة في العالم العربي والإسلامي– مرتبطًا بمحاولات فرض نماذج من خارجه، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بل منها محاولات فرض بالقوة؛ مما يقرّب سياق هذا الإصلاح مما اعتور محاولات التجديد والنهضة عبر القرنين الماضيين، في السابق محاولات الاحتلال المباشرة، واليوم محاولات احتلال مباشرة كما في العراق وأفغانستان وغير مباشرة عبر نماذج التدخل المفروض المدعي الإصلاح، تدخل ظاهره الإصلاح وباطنه فساد كبير.

في اللغات الغربية يقابل لفظ "الإصلاح" العربي مصطلحان[5]: الأول "Reform" والثاني "Repair" كما هو باللغة الإنجليزية، والتي تعني حرفيًا إعادة تشكيل الشيء أو تغييره[6]. وبالنظر في قاموس لوربيرو " Le Robert الفرنسي الشهير، نجد التعريف الآتي[7]:

([2]) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1990.

([3]) د.رضوان زيادة، الخطاب العربي حول الإصلاح: إشكاليات المفهوم والتوظيف وسوء التوظيف، في: د. نادية محمود مصطفى، د.سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2006، ص:65.

(4)طارق البشري، حول القيم والمفاهيم السائدة في المجتمع العربي المعاصر، المسلم المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ع71-72، فبراير –يوليو1994، ص:13.

1- بالنسبة لمصطلح "Reforme" النشأة: سنة 1625 ويحمل معاني: تطوير حاصل في المجال الأدبي والاجتماعي، وإعادة القانون البدائي لتنظيم ديني.
2- بالنسبة لمصطلح "Reparation" فيحمل المعاني: إعادة إلى وضع جيد (لشيء أصابه العطب والخلل)، وإزالة واجتثاث (لآثار التفسخ أو التآكل من شيءٍ ما)، وحذف أو تعويض (من جراء حدث أو خطأ).

أما في معجمات اللغة العربية فيعني ما هو ضد الفساد. ففي "لسان العرب": مادة صلح: الصلاح ضد الفساد، وأصلح الشيء بعد فساده أقامه. والإصلاح لغةً يقصد به: "التقويم والتغيير نحو الأحسن والأرقى وإزالة الفساد"[8]، أو هو الانتقال إلى وضع أفضل بمحو وإزالة الأخطاء والعيوب. كما ورد في المعجمات العربية مصطلحات دالة على الإصلاح حسب مجال المصلحين في شتى الواجهات والقطاعات والذي يدل على الحضور التاريخي للإصلاح في تاريخنا العربي والإسلامي، منها على سبيل المثال لا الحصر: التدويك: إصلاح القوم أمرهم، – الترقيح والترقح: إصلاح المال والمعيشة، رأب الثأي: إصلاح الفساد، الرمّ: إصلاح الشيء الذي فسد بعضه[9].

عبرت القواميس العربية في أغلبها عن حقيقة مفادها أن الإصلاح والفساد ثنائية متناقضة لا تجتمع، وأيهما تحركنا في اتجاهه يكون الثاني في الاتجاه الآخر؛ فكل خطوة في طريق الإصلاح تحتم كذلك خطوة في طريق القضاء على الفساد والعكس بالعكس، أو كما قال ابن القيّم في تعريفه للسياسة: "هي ما كانت معه الأمور أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد".

وبذلك نجد أن مفهوم الإصلاح في المعجمات العربية وفيما يقابلها في القواميس الغربية إنما يعني الانتقال بالحالة التي تدهورت إلى ما كانت عليه قبل التدهور بإزالة الأخطاء وأسبابها، أو الانتقال من وضع حسن إلى ما هو أحسن منه للتطوير. وهي بذلك عملية مستمرة؛ حتى لا يعود الوضع إلى تدهور، كما أن التطوير لا يقف عند حد بعينه.

الفساد –جملةً– ضد المصلحة والصلاح، وإخلال واختلال، وعدم اتباع للقواعد والأصول المرعية والمعايير الكلية، ومجاوزة الحد ما بين إفراط وتفريط. وحفظ الأمر من الفساد إنما هو

([5]) محمد بريش، نادية محمود مصطفى وسيف الدين عبد الفتاح (محرر)، مفهوم الإصلاح أو نحو إصلاح لفهم المصطلح، أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2006، ص:59.

(6) حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1995، ص:21.

([7])محمد بريش، نفس المرجع السابق.

(8) د.محمد سعد أبو عامود، محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية في: مصطفى كامل السيد (محرر)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، القاهرة، ص:535.

(9) مزيد من التفاصيل: انظر: د.محمد بريش، مرجع السابق، ص ص: 52:53.

عمل سلبي وجب القيام عليه وبه، ودرء الأضرار المتعلقة به هو حفظ سلبي يترافق معه نوع آخر من الحفظ الإيجابي؛ ألا وهو جلب المصلحة أو المنفعة. و هو أمر يستقي معنى "المدافعة" من خلال المدخل المقاصدي[10].

وإذا عدنا إلى القواميس الأجنبية، تجدها تتناول الفساد بمعانٍ ثلاثة تتردد أيضًا في الكتابات السياسية[11]: الفساد العضوي أو البيولوجي، والفساد الأخلاقي، ثم الفساد القانوني أو فساد الموظف العام. ويعرف البنك الدولي الفساد بأنه: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية. كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة"[12].

وهذا التعريف يشير إلى آليتين رئيسيتين من آليات الفساد:

(1) آلية دفع "الرشوة" و"العمولة" (المباشرة) إلى الموظفين والمسئولين في الحكومة، وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات، وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية، وهو ما يسمى تاريخيًّا في المنطقة العربية بـ"البرطيل".

(2) وضع اليد على "المال العام"، والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، وفي قطاع الأعمال العام والخاص.

وهذا النوع من الفساد يمكن تسميته بـ"الفساد الصغير"، وهو مختلف تمامًا عما يمكن تسميته بـ"الفساد الكبير" المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات، وتجارة السلاح، والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعدية الجنسية، وما إلى ذلك من ممارسات. ويحدث مثل هذا "الفساد الكبير"، عادة على المستويين السياسي والبيروقراطي.

والفساد قضية ذات أبعاد ثقافية ومؤسسية بالأساس[13]، فعلى المستوى الثقافي يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من الثقافة؛ بمعنى الحد الأدنى من الاهتمامات والقيم المشتركة، تجاه قضية الفساد. فهناك –أولًا– ثقافة متعايشة مع الفساد وتعتبره جزءًا من مقتضيات الحياة وطبيعتها، وأهم خصائص هذه الثقافة أن كلمة "فساد" نفسها تفقد معناها الأصلي في اللغة الأم للبلاد، ليحل

---

(10) سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، نحو بناء مقياس للفساد: رؤية من منظور المدرسة الخلدونية، ورقة غير منشورة، ص:9.

(11)نفس المرجع السابق، ص ص:10:9.

(12) إسماعيل الشطي وآخرون (محرر)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ديسمبر 2004، ص: 80.

(13) د. معتز بالله عبد الفتاح، مواجهة الفساد والوظيفة الأخلاقية للدولة، الوفد، 5 يونيو 2007.

محلها مصطلحات أخرى تجعل من الفساد أقرب إلى نوع من المجاملة؛ حيث يجري التعايش مع الفساد بحكم الانهيار المؤسسي للدولة.

وهناك –ثانيًا– ثقافة قابلة للفساد المشروط، فهي ثقافة تقبل بالفساد طالما أنه تنطبق عليه بعض الشروط؛ مثل أنه فساد من أجل الحد الأدنى من الكفاف. وأمثلة ذلك متنوعة من قبيل فساد الدروس الخصوصية لمدرس لديه العلم ويعاني الفقر، وموظف يصرف للناس رواتبهم وهو أحوج منهم إلى المال، وهكذا. ومثل هذه الثقافة لا تقبل الفساد ممن يسرق ليغير سيارة فارهة بأخرى أو أن يقترض أموال البنوك ويهرب بها إلى الخارج أو أن يحيا أهل السطوة والنفوذ في قصور مشيدة. والمشكلة في هذه النوعية من الثقافة أنها سهلة التدهور للحالة الأولى إن لم ترقَ إلى النوع الثالث من رفض الفساد ومطاردته.

ثم ثالثًا ثقافة رافضة للفساد؛ إما لأسباب ثقافية بالأساس (مثل اليابان وسنغافورة) أو لأسباب مؤسسية تتعلق بنجاح مؤسسات الدولة بضبط إيقاع المجتمع (مثل الدول الاسكندينافية)؛ وهو ما يخلق ما يسمى بـ"مناخ النزاهة" (Climate of Integrity).

والنظرية المؤسسية واحدة من نظريات تفسير ظهور الفساد وانتشاره، ووفقًا لهذه النظرية فإن الأصل أن الفساد يظهر بحكم عوامل ترتبط بمؤسسات الدولة ذاتها التي تقوم بدورها في مرحلتين: مرحلة ظهور الفساد ثم مرحلة تحوله إلى ثقافة عامة. بداية الفساد في المجتمعات الحديثة لا بد أن ترتبط بخلل مؤسسي في جهاز ما ثم يتحول الشعور بانتشار الفساد إلى انطباعات عامة، إذا ثبت للمتعاملين مع هذه المؤسسة أن هناك شخصًا أو عدة أشخاص يتعيشون من الفساد ويحمونه. وهنا تأتي العوامل المؤسسية مرة أخرى لتدحض هذه الانطباعات أو ترسخها. فإن رسختها تحولت هذه الانطباعات إلى رأي عام يسود بين الناس، ومع زيادة رسوخه يتحول إلى ثقافة بحكم مؤسسات التنشئة؛ فيعلم الأب ابنه أنه لا يمكن له أن يحصل على حقه إلا إذا دفع الرشوة... وهكذا.

وعلى هذا، فلا بد من التدخل المؤسسي مرة أخرى لوقف التدهور الثقافي، وتكون نقطة البداية دائمًا بقمة هرم السلطة في أي مؤسسة، والدولة هنا هي مؤسسة المؤسسات بحيث لا يكون هناك أي تسامح من أي نوع مع أي فساد.

وانطلاقًا من أن الفساد السياسي هو رأس كل فساد، والعمل على القضاء فلابد من عملية إصلاح سياسي مستمرة، للقيام بما يصلح العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار التفاعل والتعاون والرقابة والمساءلة والشفافية بينهما، بما يضمن قيام كل منهم بواجباته والحصول على حقوقه بالمعنى الشامل أو في كافة المجالات.

لا يظهر الفساد من فراغ بل إن هناك عوامل وظروفًا ملائمة لوجوده وانتشاره، منها:

- البنى الحكومية المتناحرة، وتركيز السلطة بيد صناع القرار و هم عمليًّا غير مسئولين محاسبين من الشعب، وغياب الديمقراطية أو عجزها.
- والعجز المعلوماتي ويشمل: انعدام الشفافية (حرية المعلومات) في صنع القرار، واحتقار أو إهمال ممارسات حرية الكلام أو الصحافة، وضعف المساءلة وانعدام الإدارة المالية الملائمة.
- الفرص والمحفزات وتشمل: عمليات استثمار كبيرة للأموال العامة، وانخفاض رواتب الموظفين الحكوميين.
- الظروف الاجتماعية وتشمل: النخب الأنانية المنغلقة وشبكات المعارف، وكون السكان أميين أو غير مهتمين، وعدم قابلية الرأي العام على المشاركة في الخيارات السياسية.
- العجز القانوني ويشمل: ضعف سلطة القانون، وضعف المهن القانونية، وعدم كمال العملية الانتخابية، غياب الرقابة الكافية للحد من الرّشا[14].

وللفساد العام تأثيرات سلبية على السياسة والاقتصاد و الإدارة والمؤسسات؛ فهو يقوض الديمقراطية والحكومة الجيدة؛ إذ نجده يفسد أغلب –إن لم يكن جميع– الإجراءات اللازمة للإصلاح العام بمجالاته. فنجد الفساد السياسي في الانتخابات والهيئات التشريعية مما يقلل إن لم يقضِ على المساءلة، ويشوه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار السياسي. والفساد القضائي يجعل المسئولين بعيدًا عن مساءلة القانون ولا يطبق عليهم، بل تباع المناصب الرسمية وتشترى. والفساد في الإدارة العامة ينجم عنه التوزيع غير العادل للخدمات, كما يؤدي الفساد إلى تقويض التنمية الاقتصادية لتسببه في حدوث تشوهات وحالات عجز ضخمة. فبالإضافة إلى زيادة كلفة العمل التجاري من خلال زيادة سعر المدفوعات غير المشروعة نفسها، وازدياد النفقات الإدارية الناجمة عن التفاوض مع المسئولين، يولد الفساد تشوهات اقتصادية في القطاع العام عن طريق تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات رأسمالية تكثر فيها الرِشا. ويلجأ المسئولون إلى حيلة زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام لإخفاء أو لتمهيد الطريق لهذه التعاملات غير المشروعة؛ ما يؤدي بالنتيجة إلى زيادة تشويه استثمار المال العام. ويؤدي الفساد كذلك إلى خفض معدلات الالتزام بضوابط البناء والمحافظة على البيئة والضوابط الأخرى وإلى تردي نوعية الخدمات الحكومية وزيادة الضغوط على ميزانية الحكومة[15].

قياس الفساد بلغة الإحصاءات ليس أمرًا سهلًا، طالما إن المشتركين فيه ليسوا متعاونين في هذا الصدد. وتقدم المنظمة العالمية للشفافية وهي منظمة رائدة في مجال محاربة الفساد ثلاثة معايير تقوم بتحديثها سنويًّا لقياس الفساد؛ وهي: مؤشر إدراك الفساد (القائم على آراء الخبراء

([14]) الفساد السياسي، www.wikipedia.org.

([15]) نفس المرجع السابق.

حول أحوال البلدان الفاسدة)، والبارومتر العالمي للفساد (القائم على استطلاعات مواقف الرأي العام وخبرتهم مع الفساد)، واستطلاع دافعي الرشوة الذي يبحث في استعداد الشركات الأجنبية لدفع الرشوة. وتقوم بإجراء استطلاعات لإدراك وجود الفساد بين آونة وأخرى[16].

بينما يطرح الدكتور سيف الدين عبد الفتاح –انطلاقًا من تعريف ابن القيم للسياسية– مقياسًا أسماه "مقياس التدافع"[17]، وهو مقياس مركب من طرفي الفساد والإصلاح؛ ذلك للارتباط الوثيق بين بنية المفهومين: الفساد والإصلاح، فمن الخطأ الاعتماد على مقياس مستقل للفساد بغض النظر عن مقياس الإصلاح، مع التأكيد على "التدرجية"؛ حيث يتعين النظر للظاهرة على "متَّصل أو مدرَّج" –الذي هو بالأساس فكرة قياسية– يمثل الفساد أحد طرفيه والإصلاح الطرف الآخر. والسياسة بهذا الاعتبار جهد واجتهاد؛ لتكون معه الأمور (أقرب) على متصل النشاط البشري ومجاله السياسي إلى الصلاح، وفي حال قربه من الصلاح فهو بالضرورة (أبعد) من الفساد، وهذه حال من المقاربة والمقارنة بين الصلاح والفساد، والبعد والقرب.

عملية الإصلاح في العالم الإسلامي تتطلب –بدايةً– إعادة قراءة الأصليْن (القرآن والسنة الصحيحة) للاستهداء بهما في تأصيل الإصلاح –مفهومًا وعمليةً. فالمرجعية للإصلاح مصدر قيمه الثابتة، والتي يكون بها الإصلاح غير خاضع لتغير المعايير والمقاييس بتغير الزمان والمكان، يتغير الشكل والهيكل والنظام، والآليات والوسائل، لكن لا تتغير القيمة والمقاصد العامة. وبالرجوع إلى هذه الأصول نجد أن مفهوم "الإصلاح" يستدعي مفاهيمَ لا حصر لها؛ ذلك أن منهج الإسلام –كما تترجمه مصادره– هو منهج إصلاح؛ بدءًا بإصلاح النفس لتكون أهلًا للعبادة وللاستخلاف في الأرض، وبما يصب في إصلاح المجتمع والنظام والبيئة والكون في النهاية.

نجد مفاهيمَ تعبر عن الإصلاح بصورة مباشرة: الإصلاح، والصالحين، والمصلحين، وعن ضده: الفساد والمفسدين، ومفاهيم عديدة تعبر عن الإصلاح بصورة غير مباشرة؛ إذ تعبر عن عمليات أو أشكال جزئية تكمل في مجموعها منظومة الإصلاح، مثل: الإيمان (المرجعية)، التوكل، الحق، التقوى، التزكية، الخير، العفو، الأمر بالمعروف، النهي عن المنكر، العدل، الإحسان، الطاعة، البيعة، الشورى، الجهاد، الصدق، الرحمة،...إلخ، أو عمليات تكمل في مجموعها منظومة ضده الفساد؛ مثل: الطغيان، الظلم، البغي، المنكر (وهو كل ما حرمه الله عز وجل لما فيه من إفساد)، الغش، الربا، .. هذا بينما قد جاء تعبير السنة النبوية عن الإصلاح ورفض نقيضه الفساد عبر الإجراءات الجزئية أو التعبير عن الإصلاح والفساد بغير لفظيهما.

([16]) نفس المرجع السابق.

([17]) سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، مرجع سابق، ص: 41.

يرتبط مفهوم الإصلاح بالاستخلاف وبالتوحيد والإيمان والتمسك بمنهج الله (عز وجل) وما يترتب عليه من عبادات، وإصلاح بين الناس ومراعاة وحماية لحقوق كل فرد، ومن التوبة بالتخلص من كافة أشكال الفساد مثل: الكفر والتجبر والظلم والطغيان وعمل السوء والفجور والسرقة والنفاق؛ ليتحقق الإصلاح. ونجد ذلك جليًا، على سبيل المثال في قوله تعالى:

-"فَاذْكُرُوا آَلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ*" (الأعراف: 73:74).

- " وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ*" (الأعراف:170).

- فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا قَالَ يَا مُوسَى أَتُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ*" (القصص:19).

والإيمان بالله ورسله والتمسك بكتابه يفرض عبادات وقيمًا تُترجم إلى إصلاح النفس والمجتمع ككل في كافة المجالات، وتجد في القرآن بدهية أن الإصلاح والفساد نقيضان، وأنه لا إصلاح دون القضاء على الفساد، وأن أولى خطواته بعد معرفة برنامج الإصلاح وأسسه، العملَ على التوبة بمعرفة عوامل الإفساد والعزم والعمل على إزالتها. يقول تعالى:

-"إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ *" (يونس: 81).

- "الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ*"(الشعراء: 152).

- " وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ*" (البقرة: 11).

-"وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ*" (الأعراف:56).

- "قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ *" (هود: 88).

ومن هذه الآيات وغيرها يتجلى كيف أن الله -عز وجل-استخلف بني آدم في الأرض ليصلحوا فيها، وأولى ضرورات الإصلاح هو الإيمان بالله والإخلاص له واتباع الرسل والتمسك بكتابه، وأن التوحيد هو أساس إصلاح كل شيء، وأن نقيض ذلك فسوق ونفاق وتجبر وطغيان ومن ثم إفساد، وأن الإصلاح عملية مستمرة إذا توقفت تولد الفساد بأحد أشكاله أو بجميعها؛ ومن ثم يجب العمل إلى أقصى المستطاع لإزالة الفساد والاستمرار على هذا النحو الدءوب للحفاظ على ما تم إصلاحه والانتقال إلى ما هو أفضل منه. وليس كل من يريد الإصلاح يكون مصلحًا، بل ربما يدعو إلى إفساد ويسميه إصلاحًا؛ لذا يرتبط الإصلاح بالصلاح؛ أي صلاح الفرد في نفسه وفي محيط مجتمعه، وأن يكون أول الملتزمين بمنهج الإصلاح.

ومن الناحية الأخرى، يمكن القول إن كل صالح ينبغي أن يكون مصلحًا، وأول ما يصلحه هو نفسه ثم يتحرك في محيط مجتمعه بقدر استطاعته، بينما ليس كل من يدعي أنه مصلح يكون صالحًا؛ فقد يكون مفسدًا؛ إذ لا إصلاح بدون منهج صالح؟

كما أن الإصلاح في الرؤية الإسلامية يرتبط بالتوكل على الله لكي يمكّن له في أمره، وهذا يفرض على المصلح التمسك بالله (عز وجل) والتمسك بهديّ رسله وما يترتب عليه من عدل ورحمة وإصلاح بين الناس وكفالة اجتماعية والقيام على كل معروف يصلح حال الناس ومعاشهم وتجنب كل منكر يؤدي إلى إفساد الحال والمعاش، وبغير ذلك الإصلاح –القائم على الصلاح– الكلي الشامل المستدام، العقدي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، لن نتمكن من الإصلاح المرجو وتكون له عاقبة فساده في الدنيا والآخرة.

والحديث عن الإصلاح كمنظومة وكعملية يفرض الحديث عن عدة نقاط، يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

أولًا– أهداف الإصلاح بما يحدد طبيعة القائمين عليه وأدوارهم –بما ينبغي أن تكون في تفاعل وتكامل بينها– وأشكاله، وأولوياته، وبرامجه وآلياته، ومعوقاته ومقوماته، وتكلفته وكيفية الاستمرار عليه، في إطار سنن للإصلاح ومقاصد مبتغاة.

ثانيًا– إن قضية الإصلاح قضية متشابكة متعددة الأبعاد وتثير العديد من القضايا والتساؤلات التي تختلف باختلاف زوايا ورؤى واتجاهات النظر إليها، إلا أنه بغض النظر عن هذا التعدد فقد اتفقت الرؤى على إثارة تساؤلات واختلفت بصدد الإجابة عنها. وأبرز هذه التساؤلات ما يدور حول أولوية مجال الإصلاح: السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي أم الأيديولوجي؟ وما معنى الإصلاح الشامل؟ وهل الإصلاح لا يتم إلا من داخل المجتمع ذاته أم قد يتدخل فيه الخارج؟ وكيف تؤخذ خطوات الإصلاح بشكل تدريجي وسلمي؟ وهل يقوم بالإصلاح القيادة والنخبة أم القاعدة أو الشعب والجماهير؟ وما دور كل منهم فيه؟

إلا أن واقع الأمر أن الإجابة عن هذه التساؤلات تتحدد عن طريق التحقق بالمراد تحقيقه؛ ومن ثم كل بحسبه يحدد الإجابة على هذه التساؤلات، والتي قد تشير إلى هذا أو ذاك، إلا أنه في جميع الأحوال لا يكون الإصلاح بفرض من خارج أفراده؛ سواء كان على مستوى الفرد أو المجتمع أو النظام السياسي؛ لأن أفراده هم الذين يجب أن يدركوا بدءًا أهمية الإصلاح والحاجة إليه انتهاءً إلى آلياته وسبله... ولكن لا يمنع هذا من إمكانية استفادة الداخل من برامج الإصلاح الخارجية، على أن يحدد الداخل ماهية هذه الاستفادة وكيفيتها لأنه الأعلم بحاله.

ثالثًا– يفرض الحديث عن الإصلاح التمييز بين الإصلاح ومفاهيم تتمايز عنه أو ترتبط به؛ إذ يعد مفهوم "الإصلاح" من قبيل مفاهيم المنظومة؛ ومن ثم تستدعي دراسته تناول مفاهيم أخرى تخلق معه نوعًا من التمايز والتراتب والترابط بينها. ويمكن تناول هذا التمييز بين هذه المفاهيم

والعلاقات بينها وبين الإصلاح على عدة مستويات، هي: المستوى الفكري، والمستوى الحركي، والمستوى النظمي.

بالرغم من أن مفاهيم المستويات الثلاث تتداخل فيما بينها، إلا أننا نعي بالتمييز على المستوى الفكري المفاهيم التي تتفق مع المفهوم في الفكرة والمضمون كعملية للإصلاح إلا أنها تختلف معه في التسميات (غالبًا لاختلاف الفترة التي طرحت فيها وروادها). أما على المستوى الحركي فإننا نميز بين الإصلاح والمفاهيم التي تحمل معه معاني الفعل والممارسة، بينما على المستوى النظمي فإننا نميز بين الإصلاح بوصفه عملية كلية ومفاهيم تمثل عمليات أو إجراءات جزئية لازمة لأي نظام في سياق تفاعلاته لتحقيق الإصلاح. وبينما يمكن تحديد مفاهيم المستوى الأول من قبيل مفاهيم العمران والتجديد والنهضة والتنوير، ومفاهيم على المستوى الثاني من قبيل الثورة، والانقلاب، والتمرد، والعصيان المدني (بالرغم من أن الهدف من هذه المفاهيم عند ترجمتها إلى حركة هو الإصلاح إلا أنها قد لا تقود إلى تحقيق الإصلاح خاصة الوسائل التي تقوم على استخدام السلاح في التغيير؛ كالانقلاب هذا إضافة إلى كونهم جميعًا عمليات وقتية تقف فور الانتهاء منها بينما يحتاج الإصلاح السياسي إلى حركة مستمرة وهذا يعني أنه مع نجاح إحداها: الثورة أو التمرد أو العصيان المدني أو حتى الانقلاب، لتحقيق الإصلاح فإنه لابد من الاستمرار على البرامج والآليات اللازمة لاستمرار الإصلاح المرجو). إلا أن المفاهيم على المستوى الثالث التي تعبر عن الإجراءات الجزئية اللازمة للإصلاح فإنها تختلف باختلاف شكل الإصلاح المرجو وهدفه؛ فتختلف هذه الإجراءات عند الحديث عن الإصلاح السياسي عنه في الحديث عن الإصلاح الاجتماعي فالاقتصادي فالثقافي والديني والتربوي. هذا وإن كان هذا الاختلاف في الإجراءات بينها لا يمنع من وجود إجراءات جزئية مشتركة.

ومما سبق يمكن القول إن الإصلاح بصفة عامة –ومن المنظور الإسلامي بصفة خاصة– مفهوم يحقق وسطيته بذاته على ان يكون حقيقيًّا لا وهميًّا ولا كاذبًا. والوسطية ليست بالضرورة وسط بين طرفي نقيض ولكنها الميزان؛ ذلك ابتدءًا بما يعنيه الإصلاح من تضاد مع الفساد بكافة أشكاله وبكل ما يؤدي إليه، انتهاءً إلى رفض ادعاء الإصلاح لما هو إفساد، أو ما ظاهره إصلاح وباطنه إفساد. ومن ثم تتحقق وسطية الإصلاح بوجود مقياس يرتضيه المجتمع المحيط بهؤلاء القائمين عليه، وتكتمل وسطية الإصلاح بالحديث عن سُننه، وأساسها استخلافٌ وتكليفٌ قائمٍ على توحيد الله عز وجل والعمل بهديّ نبيه (صلى الله عليه وسلم) بما يفرض العلم والعمل والقيام على الحقوق والواجبات، وفي إطار مقاصده، بحفظ الكليات العامة الكبرى؛ بما يضمن تحقق المصلحة –القائمة على الشريعة (المنهج) والتي بها الحكمة والحجة والعدل والرحمة– للكافة على السواء، حاكمًا ومحكومًا، غنيًّا وفقيرًا، وقويًّا وضعيفًا.